نضوب إيرادات النفط والغاز يدفع الجزائر لخصخصة البنوك

شكوك في قدرة الحكومة على تجسيد الخطوة واقعيا بسبب غياب الأرضية اللازمة

يدفع نضوب عوائد الطاقة في الجزائر إلى الإقدام على خصخصة كيانات مملوكة للدولة والتي لطالما كانت خطوة مثيرة للجدل، مدفوعة بسماحها للأجانب بملكية كاملة في القطاعات غير الاستراتيجية لتحفيز الاستثمار، وسط شكوك بأن تلقى الخطوة نفس مصير خطوات سابقة لم تر النور حتى الآن.

هل تنجح هذه المرة؟

الجزائر – تدرس الجزائر خططا للسماح للبنوك المملوكة للدولة المهيمنة على القطاع المصرفي بخصخصة بعض أصولها، للمساعدة على تطوير أسواقها وتنويع مصادر التمويل بعد انحدار إيرادات صادرات النفط بعد تراجع الأسعار.

وذكرت الرئاسة الجزائرية في بيان الأحد الماضي أن الرئيس عبدالمجيد تبون أمر حكومته ببيع حصص في الشركات والبنوك الحكومية، في إطار إصلاحات طال انتظارها في الدولة المنتجة للنفط.

وهذه هي أول مرة يتحدث فيها تبون عن خطوات ملموسة يتعين على الحكومة اتخاذها، بعد أن وعد في ما مضى بإصلاح الاقتصاد لكن دون الخوض في التفاصيل.

6 بنوك مملوكة للدولة

- البنك الوطني الجزائري
- بنك الجزائر الخارجي
- بنك القرض الشعبي
- بنك التنمية المحلية
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ويؤكد هذا المسعى مدى قلق المسؤولين من أن اقتصاد البلد النفطي قد يواصل الانزلاق إلى قاع حفرة يصعب التكهن بمدى عمقها مع استمرار الأزمات الخانقة، التي تحاصر كافة الأنشطة التجارية والمصرفية والاستثمارية ما لم يتم حل تراكم المشكلات على نحو سريع.

ويفترض أن تفتح الخطوة الباب للمستثمرين الأجانب للاستحواذ على حصص مسيطرة في البنوك، بعد أن كان لزاما على الشركات الجزائرية الاحتفاظ بحصة أغلبية في أي شراكة مع أجانب.

لكن مع ذلك فإن بعض المتابعين يعتقدون أن الأرضية تبدو غير مهيئة بالشكل المطلوب، وأن على الحكومة إعطاء تطمينات للمستثمرين قبل دخولهم هذه المغامرة التي قد تكون محفوفة بالمخاطر.

وفي مطلع هذا العام، ألغت الجزائر قاعدة تمنع الأجانب من تملك حصص تزيد على 49 في المئة في إطار سعي البلد العضو في منظمة أوبك إلى تحسين مناخ الاستثمار وتنويع اقتصاده بعيدا عن النفط والغاز.

وتقول الحكومة إن القطاعات الاستراتيجية تشمل بشكل أساسي النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية للنقل مثل السكك الحديدية والموانئ والمطارات وكذلك صناعة الأدوية.

ويقوم اقتصاد الجزائر، البلد العضو في منظمة أوبك، بدرجة كبيرة على منظومة مركزية تديرها الدولة منذ الاستقلال عن فرنسا في عام 1962، وهو لا يزال يعتمد بشكل أساسي على قطاع الطاقة.

وأدى التراجع الحادّ في أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 إلى اختلال الوضع المالي في الجزائر، ودفعت الضغوط المالية إلى إجبار الحكومة على تقليص الإنفاق والبحث عن مصادر تمويل بديلة.

وتستهدف الإصلاحات التي تسير ببطء شديد خفض الاعتماد على النفط والغاز اللذين يمثلان 60 في المئة من ميزانية الجزائر و94 في المئة من مجمل إيرادات صادراتها.

وحالت البيروقراطية ونقص الاستثمارات، خاصة من الشركات الأجنبية، دون أن تتمكن الجزائر من تطوير قطاعاتها غير النفطية رغم الوعود.

وقالت الرئاسة في بيان بعد اجتماع للحكومة رأسه تبون إن الخطة تستهدف "إيجاد حلول ناجعة وفتح رأسمال الشركات العمومية بما فيها البنوك والابتعاد عن التسيير الإداري".

ولم يقدم تبون تفاصيل عن عدد الشركات والبنوك التي تشملها الخطة أو حجمها. ومن غير الواضح كيف سيكون الإقبال على شراء حصص في البنوك في حال عرضها.

ولدى الجزائر ستة بنوك حكومية هي البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي وبنك القرض الشعبي وبنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو أكبر البنوك الحكومية من حيث شبكة الفروع في أنحاء البلاد.

وتسيطر هذه البنوك على معظم أصول القطاع البنكي، إذ تحوز على نحو 95 في المئة من مجمل الأصول المصرفية، في حين تملك بنوك أجنبية مثل سوسيتيه جنرال وبي.أن.بي باريبا الفرنسيين، أقوى حضور بين البنوك المملوكة لمؤسسات أجنبية والعاملة بالفعل حاليا في الجزائر.

وهذه ليست المحاولة الأولى لبيع البنوك، فقد سعت الحكومات المتعاقبة أثناء حكم عبدالعزيز بوتفليقة إلى القيام بذلك، وحاولت أواخر 2016 طرح حصص من البنوك الحكومية في البورصة، لكن ارتباك السياسات وانتشار الفساد والبيروقراطية عرقلا تدفق الاستثمارات.

وقبل ذلك ألغت الجزائر خططا تتعلق بالخصخصة في عام 2007 قبل يومين فحسب من الموعد النهائي لتقديم العروض متعللة بالأزمة المالية العالمية في ذلك الوقت.

وكانت تلك الخطة تقضي ببيع حصة أغلبية في بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك قبل عامين من تشريع القاعدة الجديدة التي تحظر على الشركات الأجنبية تملك أكثر من 49 في المئة في أي اتفاق شراكة داخل البلاد.

ومنذ ذلك الحين حثت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليّيْن، الحكومة الجزائرية مرارا على إصلاح القطاع البنكي غير المتطور وتحديث البورصة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وتختزل أحدث البيانات حول تبخر احتياطات العملة الصعبة لدى الجزائر حجم التحديات الهائلة أمام السلطات خاصة بعد المحاولات اليائسة من الحكومات السابقة لمعالجة الاختلال في التوازنات المالية منذ تراجع أسعار النفط العالمية في 2014.

وفاقم تبون نهاية الشهر الماضي المخاوف من انجرار البلاد إلى مستوى خطير من الأزمة مع إعلانه انخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار بعدما كان في حدود 62 مليار دولار في فبراير 2020، لكنه مع ذلك يتوقع أن ينمو الاقتصاد بواقع 3.8 في المئة هذا العام.

> **95**
> في المئة نسبة ما تحوزه البنوك الحكومية من مجمل الأصول المصرفية في البلاد

ودفع التراجع في الاحتياطيات الحكومة إلى تقليل الإنفاق على الاستيراد وترشيد الإنفاق على المشروعات الاستثمارية. ومع ذلك تمكنت الحكومة حتى الآن من إبقاء مستويات الديون الخارجية منخفضة واستبعدت مرارا التحول إلى الاقتراض من مؤسسات دولية.

ورسم صندوق النقد الدولي في تقرير نشره في مايو الماضي صورة قاتمة عن الاقتصاد الجزائري، حيث تحتاج التوازنات المالية للدولة سعر نفط بحوالي 160 دولارا للبرميل الواحد من النفط، وهو أمر مستحيل، لاسيما مع تراجع دور البلد في منظمة أوبك بسبب تراجع المنتج وتزايد الطلب المحلي.

وتوقّع الصندوق أن يبلغ إجمالي الدين العام مقابل الناتج المحلي الإجمالي خلال 2021 أكثر من 63 في المئة، مقابل أكثر من 53 في المئة خلال العام الماضي، أما إجمالي الدين العام فسيقدر بحوالي 60.5 في المئة هذا العام، بعدما كان أكثر من 50 في المئة في العام الماضي.

العملة اليمنيّة في سقوط حرّ ينذر بانهيار اقتصادي شامل

عدن (اليمن) – واصلت العملة اليمنية انحدارها السريع في ظل تزايد ملامح اختناق الاقتصاد بشكل أكبر، وذلك على الرغم من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في عدن خلال الآونة الأخيرة للسيطرة على تدهور قيمتها بالمناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.

وحذر خبراء من أن استمرار انهيار سعر الريال اليمني أمام الدولار ستنتج عنه كارثة اقتصادية تلقي بظلالها على الحركة التجارية في البلاد، مما يمثل عبئا كبيرا على المواطنين الذين بات معظمهم غير قادرين على شراء بعض السلع الأساسية لتزيد الأوضاع المعيشية صعوبة.

وتراجعت قيمة العملة اليمنية أمام الدولار إلى مستوى قياسي جديد الاثنين، في المحافظات الواقعة تحت سلطة الحكومة، وسط عجز للسلطات في تدارك أزمة هذا الهبوط الحاد.

وأكد صرافون في مدينة تعز جنوب غرب اليمن لوكالة الأناضول، بأن الريال شهد تراجعا جديدا، حيث يتم صرف الدولار الواحد بنحو 1060 ريالا. وأشاروا إلى أن سعر الريال السعودي المتداول كثيرا باليمن، بلغ للمرة الأولى قرابة 280 ريالا يمنيا.

وكان سعر صرف الريال اليمني قد تراجع بشكل كبير نهاية الأسبوع الماضي، حيث لامس الدولار في تعاملات السبت الماضي بالعاصمة المؤقتة عدن حاجز الـ1100 ريال وذلك للمرة الأولى.

وهذا أسوأ انهيار لقيمة الريال اليمني في تاريخه ومنذ بدء الحرب في البلاد قبل أكثر من ست سنوات. لكن سعر صرف العملة المحلية في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بشمال البلاد، لا تزال ثابتة ومستقرة عند 600 ريال للدولار.

ويأتي هذا التهاوي المتسارع للعملة اليمنية، على الرغم من إعلان السلطات الحكومية إغلاق عدد كبير من محلات الصرافة غير المرخصة المتهمة بالمضاربة بالعملة، بينها 150 محلا أغلقت في تعز لوحدها.

وتحتاج السوق اليمنية إلى كميات كبيرة من النقد الأجنبي (الدولار) وضخها في السوق المحلية، لوقف مضاربة شريحة من التجار الذين يستغلون شحّه محليا.

كما يتزامن تراجع أسعار الصرف مع إعلان المركزي في عدن لائحة جديدة لتنظيم أعمال الصرافة، لوقف نزيف قيمة العملة المحلية. لكن تلك الجهود والإجراءات لم تؤت ثمارها بشكل إيجابي على تحسن قيمة الريال أمام سلة العملات الأجنبية.

وقبل الحرب التي بدأت عام 2015، كان الدولار الواحد يباع بنحو 215 ريالا، لكن تداعيات الصراع ألقت بانعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات، بما في ذلك العملة المحلية.

وأشار تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن الأربعاء الماضي، إلى أن الريال في مناطق الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا فقد ما يزيد على 36 في المئة من قيمته خلال عام، مما تسبب في ارتفاع الأسعار.

> **36**
> في المئة هي نسبة ما فقدته قيمة العملة اليمنية خلال عام مضى وفق إحصائيات دولية

وتشهد الأسواق في عدن ومحافظات الجنوب موجة غير مسبوقة من الغلاء وزيادة حادة في أسعار كافة السلع الغذائية، مما أثر على القدرة الشرائية على السكان الذين يعانون أصلا.

وذكر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في تقرير أصدره مؤخرا، أن الأسعار ارتفعت بنسبة 200 في المئة منذ بدء الحرب في اليمن.

وقال صرافون ومتعاملون في عدن لرويترز الأسبوع الماضي إن سعر الريال واصل بشكل متسارع تراجعه "المخيف"، ليسجل لأول مرة في تاريخه هبوطا غير مسبوق بوصوله إلى 1050 ريالا للدولار للشراء و1055 ريالا للبيع بعدما كان عند 985 ريالا للدولار، وهو السعر الرسمي المحدد من المركزي اليمني وجمعية صرافي عدن.

أوراق نقدية بلا قيمة

العراق يضطر إلى استيراد القمح لتغطية النقص في المحصول

بغداد – كشفت الشركة العامة لتجارة الحبوب التي تتبع وزارة التجارة العراقية الاثنين أنها تهدف إلى استيراد القمح في بداية العام المقبل، لتعويض انخفاض إنتاجية المحصول المحلي في الموسم الحالي نتيجة نقص الأمطار.

ولم يعلن المستورد الكبير للقمح في الشرق الأوسط عن الكميات التي ينوي توريدها من الأسواق الدولية، لكن على الأرجح أنها ستدور في فلك المليوني طن.

ويحتاج البلد النفطي ما بين 4.5 مليون وخمسة ملايين طن من القمح سنويا من أجل برنامجه لدعم الغذاء. وتقوم الجهات المعنية بخلط القمح المحلي مع حبوب من أستراليا وكندا والولايات المتحدة قبل تزويد الأسواق به.

وتظهر البيانات أن الحكومة الاتحادية اشترت حوالي 3.36 مليون طن من القمح من المزارعين هذا العام، بانخفاض حاد عن أكثر من خمسة ملايين طن في العام السابق.

وتطرح الشركة العامة لتجارة الحبوب مناقصات دولية بشكل دوري لاستيراد القمح والأرز من أجل برنامج دعم الغذاء، الذي يغطي الطحين وزيت الطعام والأرز والسكر وحليب الأطفال.

وتم تدشين البرنامج لأول مرة في 1991 لمواجهة عقوبات اقتصادية من الأمم المتحدة.

وتعدّ ملوحة المياه، مرفقة بالارتفاع الشديد في درجات الحرارة، ضربة للقطاع الزراعي العراقي الذي يشكّل نسبة 5 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي ويوظّف 20 في المئة من إجمالي اليد العاملة في البلاد.

والقطاع ضعيف أصلا، فهو لا يؤمن أكثر من نصف احتياجات البلاد الزراعية، فيما تغرق الأسواق بواردات زراعية ذات جودة أعلى.

وبات جفاف الأنهار والأهوار واضحا ويتسارع بشكل مطّرد في بلد شهد منذ أربعة عقود حروبا وأزمات متتالية أضرّت بشدّة بالبنى التحتية، فبات العراق يفتقر إلى مقومات التأقلم مع مناخ لا ينفكّ يزداد قساوة.

> **من المرجح أن تستورد الشركة العامة لتجارة الحبوب مليوني طن قمح لتغطية حاجة الاستهلاك السنوية البالغة 5 ملايين**

وبحسب الأمم المتحدّة فإنّ نحو 3.5 في المئة من الأراضي الزراعية في العراق فقط مزوّدة بأنظمة ري، حيث طال التصحر نحو 69 من أراضي العراق الزراعية. ويثير هذا الوضع قلق الكثير من المزارعين وحتى مربي الماشية.